الفصل الأول

العولمة والجريمة المنظمة

إلى أين يفضى الدرب؟

obeikan.com

obeikan.com

إذا كان القرن العشرين هو حقاً قرن الإنجازات الكبرى

فى تاريخ البشرية؛ فإنه وفقاً لأراء المؤرخين والمحللين

السياسيين هو أشد القرون دموية؛

تمهيد :

لا مراء فى أن الجريمة تعد نتيجة حتمية لسيادة القيم المادية ،التى تم تكريسها والدعوة إليها فى إطار العولمة، فإذا كنا نعيش في عالم يقوم على الاقتصاد و يحكمه قانون السوق فأن القول بأن الجريمة بحدودها التقليدية بدأت تتحول وتتخذ أشكالا جديدة يمكن التنبؤ به أصبحت أمراً طبيعياً لا جدال فيه أيضاً، فبفعل العولمة أصبحت الجريمة تتجاوز فكرة المكان والزمان ، و ولا غرابة أن تظهر بالآفاق أشكالاً وصوراً جديدة من علاقات الفساد في ظل الجرائم الاقتصادية ، رغبة من المنحرفين والمجرمين في الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة على الصعيدين المحلي والعالمي . ومن ثم فقد جاء مفهوم عولمة الجريمة ، دلالة أو انعكاساً لعلاقات إجرامية مختلفة ومتعددة وجديدة فى آنٍ واحد ، وبصورة تجاوزت الأشكال الأخلاقية التقليدية ، مما يعني أن الجريمة باتت ظلاً طبيعياً و ملازماً للعولمة ولديناميات السوق الجديدة

أولاً) مفهوم العولمة بين الإدانة والتمجيد

لقد شاع مفهوم العولمة بدءًا باعتبارها اصطلاحًا دوليًا لاقتصاديات السوق الحر، أو بمعنى آخر كمفهوم مستحدث ومواكب للفكر الرأسمالي الغربي، خاصة وإنها أي العولمة قد ارتبطت ميلادًا بانهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، غير أن العقد الأخير من القرن الماضي قد شهد أيضًا تسيد وشيوع نظريات أخرى تحمل نفس مدلولات العولمة مثل (نهاية التاريخ) التي نادى بها ماكفاى وفوكوياما (الإدارة الواحدة العليا)، بجانب القضايا الإنسانية التي أصبحت تمثل أهم موجهات السياسة الخارجية بالنسبة للعالم المتقدم مثل قضايا (الديمقراطية، وحقوق الإنسان، الجندرة أو الجنسوية «GENDER» وحوار الحضارات والثقافات،

وتنظيمات وكيانات المجتمع المدني ...الخ) من القضايا التي أصبحت ترمومترًا يحدد درجة حرارة العلاقات الثنائية بين البلدان، ويحدد حجم التبادل التجاري والأنشطة الاقتصادية معها.

فمنذ بروز مفهوم العولمة في السنوات القليلة الماضية، لا يزال الجدل مستمرا حول حقيقتها وماهيتها. وقد تعددت التعريفات لمفهوم العولمة. فأحيانا يعرفها البعض بأنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية. كما تعرف في أحيانا أخرى بأنها نموذج القرية الكونية التي تربط بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعلومات بشكل شامل بلا قيود. وفي أحيانا ثالثة تعرف بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون أدنى اعتبار للحضارات والقيم والثقافات والحدود الجغرافية والسياسية للدول، وتتميز العولمة بوجود بيئة أو مُناخ دينا مي مرن للغاية قادر على استيعاب المتغيرات والمستجدات ، كما أنها رهنت بفكرة التعددية والخيارات الكثيرة المتاحة أمام الفرد في المجتمع المعاصر والتي تضغط عليه بشدة وإلحاح دائمين مشكلة السلوكيات المناقضة للموروث البشري الثقافي التقليدي .

وما يزال العالم الثالث في جدل وتباين بشأن العولمة بين التأييد والمعارضة، ولكن سواء سلمنا خاضعين بقبول الرفض أو رفض القبول؛ فهذا لن يقودنا إلى مخرج ننفذ من خلاله إلى المعاصرة التقنية والعلمية، ويبقى رأس الأمر مرهونًا بمدى قوة وإنقاذ الإرادة الذاتية المستقلة للشعوب، والاعتماد على بالذات وتوظيف الموارد ومضاعفة الإنتاج. ومن ثم الانضمام للتجمعات الإقليمية والدولية التي أصبحت وحدها الملاذ الذي تتحصن به الدول الأقل نموًا بل وحتى النامية التي لا تستطيع الوقوف والمنافسة أما المد الإنتاجي الهائل للدول الصناعية السبع والعولمة كظاهرة عالمية أحدثت انقساماً فجاً في أوساط صناع القرار في الدول الفقيرة، بين يمين مؤيد لمسار الظاهرة ومتيقن من إيجابياتها، ويسار يعارض الظاهرة وأهدافها ويرى فيها

الاستعمار القديم يطل ثانية – بعد أن وارى سوءات الاحتلال الميداني بقوة السلاح – بقناع التجارة والمال وتبادل المنافع وتلاقح الحضارات والثقافات.

دعاوى المؤيدون :

إن التيار الأول الذي يتبنى خط التأييد يستند إلى جملة من الحجج والبراهين التي تؤكد أن العولمة تيار قوي جارف لا محال منه، ولابدّ من توظيفه والتفاعل مع معطياته باعتباره أحد أسباب التنمية المستدامة، والتصنيع من أجل الإنتاج المتقدم والمنافس خارجيًا، وإلا فسوف يجرفنا التيار قسرًا لنمضي شطر وجهته دونما إرادة أو هدى. هذا الاتجاه ينطوي على جملة من المفاهيم نورد منها الآتي:

١- إن العولمة ليست هدفًا مقصودًا لذاته سبقته خطط وبرامج تمت صياغتها في مراكز الثقل الاقتصادي والسياسي في العالم؛ بقدر ما هي نتيجة تلقائية مطلقة للطفرات الهائلة التي حدثت في تقنيات المعلومات والاتصال، وهي بذلك ظاهرة من ظواهر التطور الإنساني في معناه الواسع في العالم الذي تحول إلى قرية.

٢- إن ظاهرة العولمة لم تخرج من عباءة فكر معين أو ثقافة معينة اشتراكية كانت أم ليبرالية، أو إسلامية وهي بالتالي إطار نظري مهول ومقبول تتلاقح في داخله الحضارات والثقافات لتتكامل وتتحد، وليس من شأن ذلك سيادة حضارة واحدة وإبادة ما سواها.

٣- تشتمل العولمة في مضمونها على عنصرين رئيسيين، هما التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإذابة الحدود بين الدول. أي أنه ما كان يمكن أن تنتشر عمليات العولمة بدون ذلك التقدم الكبير في هذه التكنولوجيا، والذي تبلور بشكل أساسي في شبكة الإنترنت أو سيادة المجتمع الإلكتروني.

٤- تترتب على ظاهرة العولمة من الإيجابيات كمردود للتواصل والتفاعل الدولي والإقليمي المترتب على قيام الأحلاف والتكتلات والتجمعات الإقليمية، التي

تتوحد فيها الأهداف والرؤى طبقًا لتأمين وحماية المصالح المشتركة، وخير شاهد على ذلك قيام الاتحاد الأوروبي، وقيام مجموعة السبع الصناعية على جملة من القواسم المشتركة في مقدمتها التفوق التقني الصناعي، والقدرات الإنتاجية العالمية، وكذلك تجمع النمور في جنوب شرق آسيا، وقبل ذلك تجمع الدول النووية التي أطلقت على نفسها اصطلاحًا اسم «النادي النووي» ويجمع بينهما قاسم مشترك هو إتحاد الرؤية أو ربما احتكار السلاح النووي وعدم خروج نطاقه خارج دول الحيازة النووية الست. وطالما أن هناك قواسم مشتركة توحد كل تجمع دولي أو حلف إقليمي فهناك بالطبع تعاون وتنسيق وتفاعل تحكمه لغة المصالح المشتركة التي أصلت للظاهرة.

٥- يرى البعض أن من شأن العولمة استنهاض الأمم والشعوب، وقرع أجراس التحدي عن أمم ظلت تتنكب الطريق ببطء في سبيل مواكبة الحداثة ومقتضيات الحضور الدولي في مجالات السياسة والاقتصاد والصناعة والتجارة. حتى تستيقظ هذه الدول والشعوب من سباتها، وتعمل على الخروج من عزلتها، فتكسر الأسوار والحدود لتتحد مع بعضها البعض في تنظيمات قارية مثل (فكرة الولايات المتحدة الإفريقية) والتي أفضت مؤخرًا إلى ميلاد الاتحاد الأفريقي في قمة لوساكا في يوليو ٢٠٠١م.

٦- العولمة تطور تاريخي حتمي، ومرحلة من مراحل الحياة الإنسانية، وهي بذلك ظاهرة تعبر عن درجة متقدمة، وشكل متطور لبناء علاقات الدول ببعضها على أساس المصالح التي تعود على الإنسانية خيرًا ورخاء، وطالما أنها تطور تاريخي حتمي، فلا بد من الافتراض أنها إيجابية إذا ما تعاملنا مع معطياتها بالإيجاب.

٧- إن العولمة لا تعني أن تسود العالمية وتندثر الخصوصية، بل تعني ارتقاء الخاص إلى المستوى العالمي، ومن ثم الاندماج في حلبة العالمية والانفتاح التام على الآخر في شتى المجالات. وبذلك فإن العولمة حافز للطموح والرغبة

المسنودة بالجدية في التفاعل والتلاقح والأخذ والعطاء وإرادة الاختراق دونما تهيب، كل يقتحم المسرح العالمي بما لديه من إنتاج وموارد لتسود الكون ثقافة (الانفتاح) التي سوف تقوم عليها بنيات الدول واستراتيجيتها الرامية إلى المواكبة لا الخروج من خارطة التاريخ والزمان والمكان والتمتع بالمحلية والخصوصية والموروثات.

٨- وبالنسبة للعولمة الاتصالية، فقد أصبح البث الفضائي عن طريق الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر من خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة، بما أدى إلى ثورة معرفية هائلة. أما العولمة الاقتصادية، فقد برزت بعد انهيار النظام الاشتراكي، حيث سادت أسس الاقتصاد الحر الذي يرتكز على اقتصاد السوق والمنافسة، وتعظيم دور القطاع الخاص، واتساع نشاط التجارة بين الدول ، الأمر الذي ترتب عليه بروز العديد من المنافع والمزايا الإيجابية لعولمة الأسواق، التي من أبرزها سهولة انتقال التكنولوجيا والمعرفة، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، والاستفادة من التجارة الإلكترونية.

دعاوى المعارضون :

١. إن كلمة العولمة في معناها الاصطلاحي واللغوي تحمل ما يكفي من الدلالات على أنها مفهوم غربي صرف، وهذا الرأي يؤيده ما ذهب إليه الكاتب والمحلل السياسي د. حسن حنفي في كتابه «ما العولمة» بقوله (إن العيب هو البداية بالمفهوم الغربي الوافد ثم المتعثر في إيجاد مرادف له باللغة العربية، وكأن المشكلة في قصور اللغة العربية على نقل المصطلح الأجنبي الوافد مع أنها قضية الترجمة في كل اللغات عندما يتم نقل لفظ من لغة إلى أخرى. فقد تم نقل لفظ (Globalization) إلى الفرنسية (Mondialization) ولم يكن في ذلك قصور في اللغة الفرنسية، بل أن لفظ عولمة اشتقاق من «عالم» الذي يقابل (World) وليس من الكوكب الذي يقابل (Globe) مما يجعل البعض يفضل لفظ كوكبة على عولمة) (٦).

٢. إن العولمة ليست هى مجرد ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو تطور عفوي لتقنيات الاتصال فحسب، وإنما هي ظاهرة استعمارية تجسد رغبة النصف الشمالي من الأرض في فرض سيادته على الجنوب وتحويله إلى تابع لمراكز الثقل الاقتصادي والإشعاع الحضاري في الشمال. ومسار الظاهرة حتى الآن يشير إلى أنها تعمل على تكريس أن يبقى جنوب الأرض سوقًا مستهلكًا لمنتجات مراكز الشمال.

٣. تعنى العولمة (رسملة) العالم كله وفق الرؤى الاقتصادية البحتة للمركز الأصلي للظاهرة، وهي بالتالي تعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على ما سواه بعد أن شهد تطورات متلاحقة في شتى هياكله وآلياته منذ منتصف القرن الماضي فانتقل من مرحلة إقليمية التبادل التجاري والتوزيع والتداول، إلى دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج والتسويق من المركز إلى الأطراف، أو بمعنى آخر بسط النفوذ الاقتصادي في مجتمعات بعيدة عن المركز.

٤. تعمل العولمة على تكريس التطور غير المتكافئ في اقتصاديات دول العالم، فتقحم كافة دول العالم في حلبة السوق الحر بما يمكن الدول الصناعية السبعة من تنمية عائداتها وفوائض أرباحها على حساب دول الجنوب والعالم الثالث، وبهذا فإن عولمة الاقتصاد من شأنها جلب المزيد من الفقر والديون والتبعية والتهميش في هذه الدول.

٥. تمثل العولمة من المنظور السياسي وجهًا كالحًا من أشكال دمج الهيمنة على إرادة الدول المستقلة بإخضاعها إرغمًا لقوانين السوق والعرض والطلب وتفكيك بنى القطاعات العامة فيها لتصبح وظيفة الدولة في المقام الأول تشجيع الاستيراد من الخارج، ومن ثم إنعاش حركة الاستثمار القادم من الشمال بتهيئة الأسواق المستهلكة لمنتجاته.

٦. وإذا كانت العولمة تمثل في مضمونها مجموعة من التحولات التي تشهدها بلدان العالم المختلفة فمن السُخف التركيز فقط على العولمة من جانبها المتعلق بتجاوز حدود الزمان والمكان ، بل هناك أبعاد وتأثيرات أخرى أشد وطأة للعولمة على الفرد والمجتمعات على السواء ، منها مثلا التأثيرات الثقافية والاجتماعية وسهولة تدفق الأفكار بين دول العالم أجمع ، كما تمثل العولمة حالة من الخروج على المألوف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وعلى الرغم من وجود جوانب إيجابية لها من الناحية الاقتصادية إلاّ أن آثارها السلبية المتمثلة في حالة التفسخ والتحلل الاجتماعي والثقافي كبيرة للغاية ، بحيث تؤدي بحسب قول البعض لظواهر وتصرفات إجرامية جديدة .

٧. كما تستهدف العولمة تجميد المَقْدِرَات الإنتاجية في الدول الفقيرة. ليصبح التقدم التقني والتكنولوجي حكرًا على الدول المتقدمة التي تضع كافة التحوطات والمحاذير حتى لا تنتقل التقنيات المتقدمة إلى الدول الفقيرة. فالفكر الاقتصادي الجديد يقوم على احتكار التكنولوجيا وتقنيات التصنيع الثقيل الذي لا يقل أهمية عن احتكار السوق، فهي بذلك تريد سجن التقنية حتى لا تتسرب لغير الدول الصناعية الكبرى إلا بقدر ضرورات تحقيق الفوائد والأرباح للدول المتقدمة، وبهذا تتحول حتى المعلومة إلى سلعة تحتكر، ولا يتأتى منالها إلا عبر بورصات الأسهم وميزان التبادل التجاري.

٨. إذا العولمة بمعناها الثقافي تعني فرض ثقافة الكسب السريع والسهل وتمكين الروح الاستهلاكية لدى الدول الفقيرة، ومن ثم طمس ثقافاتها التقليدية وأعرافها وموروثاتها . فإنها من حيث المضمون تستهدف تكريس ثقافة الكسب السريع والإيقاع السريع والتسلية الوقتية، وإدخال السرور على النفس وملذات الحس وإثارة الغرائز، ثقافة (دلاس) وليس ثقافة «أوشين» التي يمكن أن تنال إعجاب الجمهور في العمق على الرغم من أمركة الثقافة في السطح، فالعولمة هي الاسم الحركي للأمركة)(٧). وبالطبع فإن هذا من شأنه قتل روح الخلق

والإبداع والإنتاج وهمة التوثب والنهوض في الدول الفقيرة لتستسلم راضية بثقافة العولمة المستوردة بآليات الإعلام النافذ الأخاذ، ووسائل الاتصال التي بلغت مدى الإعجاز حتى أصبح مجرد التفكير الذهني يأتينا معلبًا نتلقاه عبر الفضائيات والإنترنت.

٩. تسعى العولمة جاهزة نحو تفجير أزمة حضارية بين الحداثة الغربية الوافدة، والحضارات الوطنية للقوميات والدول، حتى تبقى هذه الدول في دوامة الإبهام والتنازع بين الأصالة الموروثة الراسخة، وبين المعاصرة الأخاذة البراقة، وبين الخصوصية الحميمة والعالمية التي ربما قادت إلى الاغتراب الحضاري للدول المتلقية. وهذا الرأي يستند إلى تحليل المفاهيم التي لازمت بروز العولمة كظاهرة مثل الجنسوية (Gender) الاعتماد المتبادل «Inter-independent»، والإبداع الذاتي «Indigenous»، وحوار الحضارات «Dialogue of Civilizations» باعتبار أن كل هذه المفاهيم تنم عن روح الاستعباد والهيمنة والمركزية المتجذرة في الفكر الغربي، بل يرى البعض أن هذه المفاهيم تشير ضمنيًا إلى كوامن عنصرية وعرقية تؤسس لإلغاء الآخر، وبالتالي فكل من يدافع عن الهوية الخصوصية فهو في نظر الغرب أصوليًا متحجرًا ورجعيًا يسبح عكس التيار.

١٠. إن الطفرة الهائلة التي شهدتها تكنولوجيا الاتصالات، قادت بدورها للتفاعل المباشر بين أفراد القرية الكونية وهذا من شأنه أن يتسبب في تفشي مشكلات تلوث البيئة، وانتشار المخدرات والجريمة المتقدمة التي توظف فيها تقنيات العصر ضد بني الإنسان، بجانب انتشار البطالة والتطرف والإرهاب بأشكاله، وانتشار تعاطي المخدرات وغيرها من أمراض العصر.

١١. يرى البعض أن العولمة ما هي إلا تطور نوعي للحرب، فبعد أن كانت الحروب لها مسارح قتال وبؤر تدور فيها بقصد تحقيق المصالح أو حمايتها، فالعولمة تعني تطور الحروب إلى حروب بلا مسارح قتال ولا تستخدم فيها الأسلحة

بل هي حروب غير مرئية تحتدم رحاها عبر الشركات المتعددة الجنسيات وشتى أوجه التنظيمات الرأسمالية. والمنتصر في هذه الحروب لا يستولى على الأرض والجغرافيا، وإنما يستولى على الحضارة والتاريخ والهوية، وقبل ذلك يستولى على حقوق الأمم في النهوض بعد أن يعلق مصالحها ومصائرها بأيدي الدول المتقدمة صناعيًا، والمتفوقة إنتاجًا ليتردى العالم الفقير في درك الفقر والتخلف، ويمضي العالم الأول قُدمًا على عتبات التطور والحداثة.

١٢. هناك رأي بأن العولمة ليست مجرد (ظاهرة رأسمالية بحتة) فحسب – بل هي مولود غير شرعي لنظامين سياسيين، اقتصاديين، اجتماعيين، أمميين، تناحرا ردحًا من الزمان فيما عرف بالحرب الباردة، ثم استسلم القطب الاشتراكي واختفى بعد أن سلم الريادة والراية لنده القطب الرأسمالي، الذي انتقل من الإطار القومي إلى الإطار العالمي، بعد أن أمسك بزمام الاقتصاد والصناعة والتجارة والتكنولوجيا وتقنيات المعلومات والاتصال

١٣. ويرى البعض أن العولمة ليست مجرد تطور للاقتصاد الرأسمالي يقتضي إعادة تقسيم النفوذ في العالم الثالث كسوق استهلاكية، بل هو احتكار للهيمنة والتسلط بالقوة الاقتصادية والعسكرية معًا (بقوة النار، وفى ظل العولمة أصبح من الصعوبة بمكان التحكم في عدم النفاذ ، فقد أصبح العالم كله في شرنقة واحدة، حيث تتواجد كافة الدول الآن في عالم يتسم بالقدرة الكبيرة على التحرك والانتقال للمعلومات والسلع والخدمات والأفراد والثقافة، وحتى الفيروسات لم يعد بالإمكان إيقافها عند حدود دولة معينة، بشكل مماثل لتنوع الميكروبات التي لا يمكن إيقاف عدوى الإصابة بها من فرد لآخر.

ثانياً) الجريمة المنظمة : آليات التطور والانتشار

عرف فقهاء القانون الجريمة بوجه عام بأنها سلوك ينتهك حرمة القانون، أما علماء الاجتماع فقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك غذ يرونها تشمل أى سلوك يعارض القواعد الأخلاقية للمجتمع التى تشكل فيا بينها مجموعة قوانين سواء كانت مؤسسية

أم لا .وعرفتها الأمم المتحدة فى الاتفاقية الدولية لمنع الجريمة والتى أبرمت فى اليرمو عام ٢٠٠٠م بأنها سلوك يمثل جرماً يعاقب عليه القانون بالحرمان من الحرية لمدة قصوى لا تقل عن أرابع سنوات أو بعقوبة أشد. وكما لقى مفهوم الجريمة اختلافاً وجدلاً شديداً بين الباحثين فى شتى العلوم الإنسانية، فإن مفهوم الجريمة المنظمة أوجد جدلاً شديداً ، حيث استخدم الباحثون مصطلح الجريمة المنظمة ليعبروا عن أكثر من معنى، فالبعض يستخدمه لكي يعكس مجموعة العلاقات بين المنظمات غير القانونية، بينما يستخدمه البعض الآخر لكي يعكس مجموعة الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها مجموعات معينة.

وثمة وجهة نظر ثالثة ترى أن الجريمة المنظمة هى اتحاد من الأفراد المجرمين أو الجماعات الإجرامية الذين يجتمعون لتحقيق مكاسب اقتصادية ، فيما يشبه العصابات الإقطاعية التى انتشرت فى أوربا فى العصور الوسطى فى مرحلة ما قبل ظهور الدولة القومية ، ويتحقق الكسب الاقتصادى من خلال توفير سلع وخدمات غير مشروعة أو توفير خدمات وسلع مشروعة بطرق غير مشروعة.

وثمة كثير من الآراء التي تشير إلى أن الجريمة تمثل مشكلة ذاتية خاصة بالضحية ، فالمجنى عليه مسئول في كثير من الأحوال عمّا وصلت إليه حالته ، وبرغم وجاهة هذا الرأي إلاّ أنه يبعد المسئولية عن المجتمع، ونعتقد بخطأ هذا التصور؛ فالجريمة تعبير عن علاقات اجتماعية خاطئة وتصورات لدى الفرد القائم بالجريمة تناقض الموروث المجتمعي والثقافي السائد . وبالتالي فالتخطيط الجيد للسيطرة على الجريمة فى المجتمع أو التحكم فيها رهن بضرورة فهم الدوافع والمسببات التي تقف وراء ظهورها أو نشأتها ، كما يجب الموازنة بين حقوق الضحايا وحق المجتمع فى القصاص من الجاني رغبة منه في تحقيق الاستقرار فيه (غالبا ما تثار هذه الآراء مع حالات الاضطراب السياسي والمتمثلة في تغيير البنية السياسية من ليبرالية إلى محافظة إلى يمينية مغالية في نزعتها المحافظة ،، الخ)[1]❖

١ ❖ هذا ما يسمى فى فقه الشريعة الإسلامية بما يتعلق من العقوبات بحق الله مثل عقوبة الزنى ملا تسقط بإسقاط المجني عليه لها. وما يسمى فى القوانين الوضعية بحق المجتمع فى عقوبة الجانى ولو تنازل المجنى عليه عن حقه كما فى جرائم النصب

وبالرغم من أن الجريمة العادية تتم بهدف الاستيلاء على ممتلكات الغير، وتستهدف إعادة توزيع الموارد بطريقه غير قانونية ، فإن الجريمة المنظمة تظهر بهدف القيام بمجموعة من الأنشطة التي يوجد لها طلب مستمر. ويمكن النظر إلى المنظمة الإجرامية على أنها تمثل منشأة محكمة التنظيم والتركيب، تتمثل أعمالها في إنتاج سلع أو خدمات غير قانونية لمجموعة خاصة من لمستهلكين[٢] .وبشكل عام فان الفرق بين الجريمة المنظمة والعادية هو أن أصحاب الجريمة المنظمة يستهدفون أساسا السيطرة على الهيكل العام للاقتصاد التحتي. حيث تتصف نشاطات المنظمة الإجرامية بأنها تقوم على أساس احتكاري في منطقة النفوذ، سواء أكانت منطقة جغرافية أو اقتصادية، بالشكل الذي يمكنها من فرض الإتاوات أو العمولات أو فرض نظم معنية على مشروعات الأعمال القانونية وغير القانونية. ومن ناحية أخرى فإن نشاط المنظمة الإجرامية يتطلب بالضرورة استخدام العنف أو التهديد باستخدام العنف بهدف فرض الوضع الاحتكاري للمنظمة على منطقة النفوذ. وعلى ذلك فان تركيز أعمال المنظمات الإجرامية في الأسواق غير القانونية لا يرجع بالدرجة الأولى لسيطرتها المباشرة على عمليات الإنتاج والتوزيع في تلك الأسواق، بقدر ما يرجع إلى أن المتعاملين في الأسواق غير القانونية لا يمكنهم اللجوء إلى السلطات الأمنية لحماية أنفسهم من العنف كما أنهم لا يستطيعون أن يخفوا أنفسهم في ذات الوقت لحاجتهم إلى الإعلان عن أعمالهم لجذب المستهلكين إلى أسواقهم.

ويرى كثيرون أن الجريمة المنظمة تتكون من المنظمات التي لها القدرة على الاستمرارية وذات التسلسل الهرمي في ترتيب الأدوار من حيث المسئولية أو القيادة، وتشترك في العديد من الأنشطة الإجرامية. على أن هذا التعريف للجريمة المنظمة يتسم بأنه عام ولا يوضح نوعية الأسواق أو الأنشطة الإجرامية ولا يشير إلى وجود العلاقات الوثيقة بين الجريمة المنظمة من جانب والأسواق غير القانونية من جانب آخر، أو الاتجاه نحو الاحتكار في الاقتصاد الخفي من الجانب الآخر، وبالرغم من

٢ ❖ إلا أن هناك رأى في الشريعة الإسلامية يرى أن العقوبات جوابر وزوا جر أى أن من أغراض العقوبة زجر الأخر ين عن الجريمة وهذا الغرض لا يتحقق عند استعمال الدولة لأى بديل عن العقوبة

أن التعريف أكثر تحديدا حيث يخرج من إطار الجريمة المنظمة للمنظمات الإجرامية التي لا تتسم بالاستمرارية أو ليس لها هيكل هرمي. غير أن هذا التعريف مقيد لأن ثمة دلائل على عمل بعض المنظمات الإجرامية في الأنشطة القانونية مثل إنتاج المدخلات الأساسية في بعض الصناعات أو تنظيم عمليات الاحتيال على نطاق واسع للاستفادة من خطط الدعم الحكومي مثلا.

وإذا كان ثمة علاقة وطيدة بين شيوع الجريمة وبين التنظيمات الاجتماعية القائمة في مجتمع ما، **فإن الجريمة تُصبح منظّمة إذا توافرت ثلاثة أمور هي :**

- العلاقة بين الجريمة وبين التنظيمات المجتمعية القائمة .
- طبيعة هذه التنظيمات الاجتماعية القائمة في المجتمع وتركيزها على احتواء الأنشطة الإجرامية الموجودة وبخاصة من المراهقين والنشء .
- الأشكال والسلوكيات التي تتخذها الجريمة في المجتمع ..

فإذا توافرت أشكال تنظيمية اجتماعية قادرة على استيعاب أو الاستحواذ على فئات عمرية مراهقة وساخطة على المجتمع وراغبة في تحقيق مكاسب مالية أو مادية سريعة من خلال ممارسة أنشطة غير مشروعة أو مُجرّمة أخلاقيا أو اجتماعيا أو قانونيا، فإننا نكون إزاء تشكيلات إجرامية منظّمة .

وحرى بنا أن نشير إلى العلاقة الوطيدة بين الجريمة المنظّمة وبين الإحساس العميق بين أعضائها أو المنتمين لها بالغبن والظلم الاجتماعي وبخضوعهم لعمليات من التهميش والاستبعاد الاجتماعي وتبذل الحكومات المحلية والإقليمية ومن وراءها تقف الكثير من المنظمات الدولية المعنية بمكافحة ومناهضة الجريمة المنظمة ، جهدًا كبيرًا ومستمرا للحيلولة دون انتشار هذه النوعيات من الأنشطة الإجرامية المنظّمة، أو على الأقل الحدّ منها، بقدر الإمكان ، وتشير الدراسات إلى قوة العلاقة بين الجريمة المنظّمة وبين الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، مما يعني مقدرة هذه العصابات المنظّمة على إفساد المجتمع وإشاعة التحلل والتدهور بجنباته المختلفة .

وهناك من يربط بين الجريمة المنظمة وأشكال الفساد التى تشهدها المنظمات العامة الآن، وذلك على اعتبار أن الفساد هو تعبير عن علاقات للقوة والنفوذ والسيطرة ، وهو يمثل أيضا تسخير للوظيفة العامة لتحقيق مآرب ومنافع شخصية على حساب معايير العدل والعدالة وحرية السوق من ناحية ثانية يمثل الفساد فرصة متاحة أمام الفرد ، لتحقيق تركم للثروة بأقل جهد ونظير أداء ممارسات يتلقى عنها أجرا فعلا .

وقد يتمثل الفساد هنا في تسهيل عمل المنظمات الربحية في خلق وضعية تنافسية أفضل لها على حساب منافسيها بالسوق ، وقد يتمثل في تقديم أو طلب الرشوة بكافة أشكالها وصورها المادية وغير المادية .

والمكافحة الجيدة للجريمة تبدأ بالتغلب على عوامل أو أُسس الفساد من خلال سنّ التشريعات المغلّظة للعقوبات على الرشوة أو الاختلاس أو تسهيل الأعمال للغير على حساب ديناميات السوق الحرة . وتشير أدبيات البنك الدولي وهو من المنظمات الدولية المعنية والمهتمة بقضية مكافحة الفساد ، على المستويين الإقليمي والدولي ، للربط بين مناهضة الفساد وبين ترسيخ الديمقراطية وقيم الشفافية والمساءلة .

ومن خلال ممارسة النشاط الإجرامي ينظر المجرمون للجريمة على أنها محض عمل يقومون به ويتكسّبون به عيشهم ، ونجد مثل هذه الممارسات المعيشية للجريمة بين المنخرطين في الجريمة المنظّمة، وتتخذ عصابات الجريمة المنظمة شكل شبكات متكاملة مترابطة ذات بنية تنظيمية عالية الأداء والجودة ، بل يصل الأمر بينها اليوم لحد إنشاء روابط واتحادات للجريمة المنظمة على المستوى العالمي لحماية حقوق ومصالح أعضائها وترتبط هذه الاتحادات بمصالح مشتركة مع الكثير من المنظمات والشركات الدولية الهادفة للربحية واليوم يرى البعض أن التحكم في الجريمة المنظّمة بكافة عناصرها رهن بضرورة الحدّ من أو التخفيف من الروابط أو الشبكات التي تنظّم أو تيسّر عملها، وعموماً فإن القضاء على مثل هذه الشبكات المنظمة للجريمة يؤدي بالضرورة إلى القضاء على التشكيلات العصابية لأعضائها، من ناحية ثانية

نجد أن قوة شكيمة هذه التنظيمات الإجرامية على المستويين المحلي أو الدولي رهن بضعف المنظومة التشريعية والقانونية الموجودة ، وبالتالي فالعكس صحيح .

و إذا كان هناك من يرى في الدولة خير رادعا لمخططات المنظمات الإجرامية من خلال سلطاتها و قدراتها القمعية ، فثمة رؤى بديلة تتهم الدولة المعاصرة بأنها تقف وراء الكثير من الممارسات الإجرامية ، ويعزز هذا الرأي فرضيته بالتأكيد على أن الأنشطة السرية **والاستخباراتية** هي ترجمة أمينة لمثل هذه السلوكيات الإجرامية .

أيضا قد تتبع بعض البلدان غير الديمقراطية ممارسات لا تتسم بالشفافية والوضوح في صياغة أو وضع معايير للعمل الاقتصادي وبخاصة السماح بالولوج إلي السوق فنجدها ترسّخ فكرة التمييز بين المنظمات الهادفة للربحية تاركة الباب أمام هذه الأخيرة للفساد والإفساد في صورة رشاوى واستيلاء على المال العام أو تسهيل اختلاسه . لذا كلما كانت الدولة أقرب لقيم المساءلة والشفافية والوضوح والديمقراطية كلما كانت أكثر بعداً عن الفساد ومن ثم عن الجريمة المنظمّة والعكس صحيح .

ولقد أرجعت الأدبيات الأمنية بدايات الاهتمام بالجريمة المنظمة إلى المؤتمر الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين فى جنييف عام ١٩٧٥م واتخاذها صفة العمل التجارى، وقيام ذوى الياقات البيضاء بممارساتها؛ مما أدى إلى تزايد معدلات الفساد فى شتى المجتمعات ، ولهذا فقد اتفقت معظم الدول على ضرورة عقد اتفاقية دولية أو صك ملزم دولياً لمكافحة المنظمات الإجرامية، وبالرغم من المحاولات العديدة التى بذلت لتعريف الجريمة المنظمة ، بيد أنه لم يتفق على أى منها أو يلقى أحدها قبولاً؛ حيث ارتبطت الجريمة فى أذهان العامة بالاتجار غير المشروع فى المخدرات ، إلا أنه – وإن كان الاتجار بالمخدرات من أربح أنشطة الجريمة المنظمة- يمثل واحداً من عديد من الأنشطة الأخرى غير المشروعة والتى يمكن حصر بعض منها كالتالى:

- جرائم الإرهاب والقرصنة وخطف الأشخاص

- تزييف أو تزوير العملات والسندات العامة
- سرقة الممتلكات والموروثات المادية الثقافية وتهريبها والاتجار غاير المشروع بها مثل عصابات تهريب الآثار
- سرقة المواد النووية والاتجار غير المشروع بها ، واستعمالها فى أعمال التهديد والإرهاب أو إيذاء الناس بها .
- تهريب الأسلحة النارية أو أجزاء منها ، وكذلك الذخائر أو المتفجرات وسائر المواد ذات الصلة بها أو الاتجار غير المشروع فيها .
- اختلاس الموال العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها عن طريق السطو أو السلب بوسائل احتيالية .
- الاتجار بالمهاجرين أو نقلهم بوسائل وطرق غير شرعية
- الجرائم الماسة بسلامة البيئة وأعضاء جسم الإنسان
- سرقة المواد البيولوجية والجنينية والاتجار غاير المشروع فيها
- اقتحام النظم الحاسوبية والمعدات الإليكترونية واستخدامها بصورة غير مشروعة ابما فى ذلك تحويل الأموال اليكترونياً.
- أضف إلى ذلك جرائم الفساد بشتى أنوعها كأعمال الرشوة والعمولات وإفساد الموظفين العموميين .

وعموماً فغالباً ما تتجه الجماعات الإجرامية المنظمة إلى إقامة احتكار أوشبه احتكار لتوفير السلع والخدمات غير المشروعة لعملائها لضمان ارتفاع الأرباح، وفى كثير من الأحيان لا تتقيد المنظمات الإجرامية بأعمال أو بخدمات غير مشروعة بشكل واضح ، بل تتضمن أنشطة متطورة مثل غسيل الأموال عن طريق الأعمال التجارية المشروعة والتلاعب بالحاسب الآلى. وغالباً ما تلجأ هذه المنظمات إلى وسائل النهب والسلب مثل الترويع والعنف والفساد، وذلك من أجل تحقيق مكاسب

اقتصادية ملموسة. وحديثاً تحدث الباحثون عن نمطاً جديداً من الجرائم المنظمة يطلقون عليه الجرائم المعلوماتية تلك التى تعتد من وجهة نظرهم من أخطر وأحدث الجرائم المنظمة، وأطلق هذا المصطلح فى المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة والذى عقد فى القاهرة عام 1995م ، وعرفت من خلاله الجريمة بالمعلوماتية بأنها " كل تصرف اقتصادى أو سلوك مادى يقع بالمخالفة للتشريعات والقوانين الجنائية الاقتصادية أو المعبرة عن السياسة الاقتصادية للدول وتهدد المصالح الاقتصادية لها بالخطر ، وتسبب الأذى للنظام الاقتصادى الذى تعبر عنه تلك التشريعات" وهذا النوع من النشاط الاجرامى له صوره المختلفة أيضاً والذى أصبح مجالاً للنشاط الاجرامى الدولى، وفى الوقت نفسه أضعف من قبضة الأمن والمراقبة وعمليات المطاردة والملاحقة القانونية لهذه الجرائم الفنية Techno crime .

ثالثاً) العولمة والجريمة المنظمة: عوامل الارتباط والتطور

لا شك أن العولمة قد أدت إلي تغيير فهمنا للثقافة من حيث دورها في إيجاد السياق الذي تتشكل فيه الجريمة المعاصرة ، فحتى وقت قريب وبسبب التباين والاختلافات الثقافية بين بلدان وشعوب العالم كان من الممكن القول والزعم بمحلية الجريمة وبمحدودية نطاق سريانها .ولكن في ظل العالم الحالي الذي تسيطر عليه تيارات وأفكار العولمة أضحى من السهولة بمكان تدفق الجريمة نتيجة للتقارب الشديد بين جنبات الكرة الأرضية بحيث بات العالم أشبه بقرية واحدة على الرغم من اتساع أطرافه . فهناك الآن ثقافة واحدة مهيمنة ومسيطرة على ربوع الكرة الأرضية من ناحية ، هي الثقافة الأمريكية القائمة علي أسس برجماتية خالية من أي مضامين أخلاقية ومن ناحية أخرى فإن الأنساق القيمية والأخلاقية الموجودة حالياً ليست بمنأى عن النوعيات والأشكال الإجرامية الجديدة المصاحبة للعولمة . فإذا كانت هذه الأنساق ليست بمنأى عن التأثيرات المختلفة للعولمة فإنها أيضا ليست بعيدة عن يد الجريمة الدولية بشتى أشكالها .

وإذا كانت محاولتنا في فهم الجريمة المعاصرة قد رهنت بضرورة تعقّب التغييرات والتطورات التي يشهدها المجتمع العالمي حالياً ، فإننا هنا نركز على دراسة الجريمة ولكن من منظور العولمة ، أو بدقة أكبر نربط بصفه مباشرة بين هيمنة العولمة بتياراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة وشيوع ورواج الجريمة بأشكالها الجديدة . ونشير مرة أخرى إلي ضرورة الربط بين العولمة الثقافية وبين شيوع الجريمة بصورها المعاصرة الحالية . ومن ناحية أخرى نركز على مفهوم تمثيل الجريمة على المستوى العالمي كخطوة أولى في سبيل التعرف بدقة على السياقات الاجتماعية والثقافية التي تمخضت عنها الجريمة وترعرعت.

وعموماً فثمة مجموعة من النقاط يجب أن تأخذ فى الحسبان عند الشروع فى إجراء تحليل للجريمة وعلاقتها بالعولمة وهي :-

- علاقات التواطؤ على الإجرام .
- الخيارات أو الاختيارات المتاحة أمام مرتكبى الجريمة.
- التنشئة الاجتماعية للطفل أو المراهق « الفرد « وأثرها على الميل لارتكاب الجرائم .
- العلاقات أو الروابط الاجتماعية « رأس المال الاجتماعي « وعلاقتها بالجريمة قوة وضعفا .
- الجريمة وعلاقتها بالفقر والتهميش الاجتماعي والنوع .

فقد عولمت الجريمة المنظمة دولياً نشاطاتها لنفس الأسباب التي تدفع شركات مشروعة متعددة الجنسيات إلى عولمة أعمالها. وتماماً كما تنشأ شركات متعددة الجنسيات فى العالم للاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة أو من أسواق المواد الأولية، كذلك تفعل مؤسسات الأعمال غير المشروعة. أبعد من ذلك، تُنشئ أيضاً مؤسسات تتولى القيام بالأعمال، المشروعة منها وغير المشروعة؛ ومن ثم تستطيع

مؤسسات الأعمال غير المشروعة أن تتوسع جغرافيا حسب درجة استفادتها من هذه الظروف الاقتصادية الجديدة وبفضل الثورة في الاتصالات والنقل الدولي. فمثلاً يُعولم الإرهابيون نشاطاتهم للاستفادة من القدرة على تجنيد الناس دولياً، وللبقاء بالقرب من جاليات المهاجرين المشتتين التي تستطيع دعمهم لوجستياً وماليا، حتى يتمكنوا من اختراق المجتمعات الأكثر ثراءً.

وفيما يتعلق بتوزيع الجريمة عالمياً قامت منظمة الأُمم المتحدة سنة ١٩٩٢ ، بإجراء مسح عالمي للتعرف على توزيع الجريمة وأنواعها على المستوى العالمي ، وقد خلصت الدراسة المسحية إلى النتائج التالية :-

- أن البلدان المتقدمة بها أعلى نسبة من ضحايا الجريمة بالمقارنة بالبلدان النامية أو الآخذة في النمو .
- أن المناطق الحضرية أو شبه الحضرية فى البلدان الصناعية تعاني من نسبة عالية للجريمة بالمقارنة بالمناطق الريفية بها .
- أن حجم المخاطر والمضار الواقعة على الضحية متشابهة لحد كبير بين العالم النامي والمتقدم .
- أن علاقات الفساد قائمة أكثر انتشاراً في البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة.
- أن للديمقراطية والشفافية والمساءلة العامة دورا كبيرا في الحدّ من الجريمة « الفساد».
- أن سرعة استجابة الشرطة فى البلدان الصناعية للجريمة عالية جدا بالمقارنة بالبلدان النامية أو المتخلفة .
- أن قدرة الدولة على بسط نفوذها ومنع الجريمة عالية جدا بالدولة الصناعية المتقدمة بالمقارنة بالدول النامية .

- أن نسق أو نظام العدالة الجنائية قوي بما فيه الكفاية لمنع الجريمة أو الحد منها بالبلدان المتقدمة الصناعية بالمقارنة بغيرها النامية .
- أن الجريمة تمثل عبئا اجتماعيا واقتصاديا كبيرا يقع على عاتق المجتمع وتستدعي جهود التدخل ضرورة تكاتف الجهود والقدرات والموارد .
- أن البلدان الاشتراكية السابقة ، تعاني من تدهور كبير ينعكس في صورة تفشي للجريمة بمختلف أشكالها .
- باستثناء اليابان وسويسرا ، تعاني كافة البلدان الصناعية من جرائم السطو على المال والسرقة والرشوة .

رابعاً) الجريمة والاقتصاد الحر :

لعل أفضل بداية للحديث عن اقتصاديات الجريمة هي التركيز على تجنب الأخذ بتفسيرات معقدة أو غامضة للنظريات الاقتصادية المختلفة والتركيز بدلا من هذا على الربط بين علاقات الجريمة وبين السوق بمفهومه العام، وتتبع أهمية هذا المدخل،من كونه يلقي النظر على العلاقة الفعلية والجدلية بين الجريمة والعولمة ومدى تأثر كل بالأخرى ، ونعتقد بأن بداية التأثير قد جاءت في الحقبة الاستعمارية وما بعدها فقد شهدت هذه الفترة وبخاصة تلك التي امتدت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فترة رواج وانتشار اقتصادي كبير على المستوى العالمي والمحلي ، مردّ هذا للتطورات التقنية والأخرى المصاحبة في وسائل النقل والمواصلات والشحن، وبسبب الدافعية للربح ولتعظيم المكسب انغمست كثير من المنظمات في أعمال وممارسات بعضها ينافي أو يعارض مع تشريعات محلية أو إقليمية أو عالمية ، مما يعني جدلا أن حالة السيولة السوقية على المستوى العالمي في تلك الفترة وما بعدها قد أثارت وأوجدت مناخا ملائما لنمو الجريمة تنقلها من مكان لآخر .

وبناءً على ما تقدم فإننا ننظر للجريمة كمردود أو كعائد اقتصادي سلبي على طرف وإيجابي بالنسبة للآخرين، ولا يتم التفسير الاقتصادي للجريمة إلا بناءً على

علاقات للقوة والنفوذ والسلطة؛ حيث تمنح حقا لطرف على حساب أطراف أخرى. وتبعا لهذا التفسير الاقتصادي للجريمة فمن الممكن النظر للجريمة على أنها :-

- طموح اقتصادي يتناقض مع تشريعات أو قواعد قائمة بالمجتمع .
- لها دافعية تحركها ينعكس في صورة سلوكيات وممارسات محددة تستهدف تحقيق أقصى أرباح ممكنة .
- الجريمة هنا تمثل فرصة اقتصادية ممكن الوصول لها بقليل من الجهد والمال وقد تكون خيارا حتميا للبعض بالمقارنة بظروف معيشية مفروضة عليهم .
- الجريمة تعبير عن غياب الرقابة والسيطرة في المجتمع ، كما تعبر عن غياب القيم الأخلاقية واهتزاز المعايير الثقافية في المجتمع .

ويؤمن « موريس ١٩٩٥ « بأن دراسة العلاقة بين الجريمة والاقتصاد ، يتم من خلال دراسة النمط الحياتي والمعاشي للفرد في المجتمع المعاصر ، فمن خلال هذه التحليلات والتفسيرات يمكن التعرف عن كسب على المشكلات والقضايا المعاصرة والاقتصادية منها بخاصة التي تضغط على قدرات وطموحات الفرد وتحركّ دافعيته وتحولها لسلوكيات قد تصطدم بنهاية الأمر بقواعد قانونية قائمة بالفعل كما يحيل بعض من ممارساته وسلوكياته لأنشطة إجرامية .

إن ما صاحب المجتمع الرأسمالي من صراع طبقي وتطاحن اجتماعى أدي بطبيعته إلي قيام أوضاع اجتماعية سيئة تشجع علي ارتكاب الجريمة؛ لذلك يذهب **وليام أدريان بونجر** إلي أن الجريمة مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الذي ينبعث عن طبيعة الإنسان الأنانية و ليست فطرية موروثة بل مكتسبه تخضع إلي حد كبير للنظام الاقتصادي السائد داخل المجتمع. و يرى **بوندر** أن هذه الأنانية البشرية تظهر جلية واضحة في ظل النظام الرأسمالي الذى يؤدى بطبيعته إلى االنتشار الأفعال الإجرامية في المجتمع كرد فعل طبيعى أيضاً لمساوئه.

سادساً) الجريمة والتنمية: مناطق الارتباط والانفصال

لا شك أن العلاقة بين الجريمة و التنمية تختلف اختلافا بيناً عن العلاقة بين الجريمة و التطور الذي يمر به المجتمع خلال الحقب التاريخية فالجريمة دائما تكون معوقاُ من معوقات التنمية في المجتمع و سببا في إهدار موارده، أما التطور الذي يمر به المجتمع فأنة قد يكون سبباً في نشأة الجريمة و تطورها فغالباُ ما يكون هذا التطور عشوائياً و غير موجه، ويصحب التنمية الاقتصادية والاجتماعية كثير من المعضلات والمشكلات التي تمثل جميعا تربة خصبة أو بيئة مناسبة لنمو وانتشار الجريمة ، ليس هذا بسبب التبعات والعواقب غير المرغوبة لهذه التنمية الاجتماعية أو تلك الاقتصادية ، بل أيضا لأن الجريمة هنا تمثل خيارات فردية لمرتكبيها ، من خلالها يمكنهم الوصول لفرص حياتية مناسبة أو أفضل لهم .

ومن الطرق المتبعة عند إجراء أي تحليل موضوعي للجريمة وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية أن نُمعن النظر بداية في العوامل الاجتماعية التي تؤثر أو تضغط اجتماعيا وتتسبب في نشأة الجريمة ورواجها .ومن ضمن هذه العوامل وأخطرها على الفرد والمجتمع ، و كذلك علي البنية الثقافية الفرعية و السائدة في المجتمع ، فإذا كانت الجريمة اختيارا في أحوال كثيرة إلاّ أنها أيضا قرار حتمي ثقافي في أحوال أخرى ، فللثقافة الفرعية في المجتمع دور كبير في التأثير على دافعية وتشكيل اتجاهات الفرد، ومن بينها حالة التمرد على الموروث الثقافي العام السائد في المجتمع

وبرغم جديّة وأهمية هذا الموضوع فالدراسات المتعلقة بالجريمة وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية أو كليهما من الندرة بحيث تستدعي ضرورة تركيز الجهد والموارد لهذه الغاية ، فلا يمكن غض الطرف عن أشكال الجرائم الجديدة ، بالإدعاء بأن النتائج الإيجابية للتنمية يمكن أن تغطي مثل هذه المساوئ ، فمن المؤكد أن عواقب الجريمة سواء أكانت فردية أو منظّمة ، يمكن أن تقضي بصورة نهائية على عوائد ونواتج التنمية .

ولذا تعطي البلدان المتقدمة ، اهتماما خاصا بالجريمة وتركز على إبراز علاقتها بالتنمية وتبني إستراتيجيات للحد منها وبخاصة القضاء على فرضية أن الجريمة يمكن أن تكون خيارات فرديا أو ميلا ثقافيا فرعيا للمهمشين في المجتمع .لذلك تقوم هذه البلدان بتجريم الكثير من الأنشطة والممارسات الفردية أو الجماعية التي يُعتقد أنها تمثل عدوانا أو خطرا على المجتمع ككل ، مثال ذلك ، تعاطي المخدرات ، الدعارة المنظمة ، الاتجار بالمخدرات وتهريبها أو أنشطة تهريب السلع والمنتجات عبر الحدود، أيضا تهتم هذه البلدان بتعزيز سلطة وقوة الدولة وتفرض نسق للعدالة الجنائية قادر فعلا على التصدي للجريمة الموجودة في المجتمع بكافة أشكالها

ويحدث الخلط وسوء الفهم ، فيما يتعلق بالتنمية والجريمة ، بزعم البعض أن الجريمة نتيجة طبيعية أو فرز ثانوي للتغير أو النمو ، متجاهلين أن التنمية القائمة على مفهوم العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات والدخول الإجمالية لا يمكن أن تتسبب في جرائم مثلما يحدث من التنمية الاقتصادية القائمة على تمييز فئات أو جماعات على حساب أخرى . فالجريمة هنا تتطور بتطور خطط التنمية الجارية في المجتمع ، فمن النتائج المترتبة على سياسات وبرامج التنمية أن تتبدل قيم وتقاليد وتحل أخرى محلها ، كما ترتفع فئات أو إثنيات على حساب أخرى أو تسود معايير ثقافية على ثانية مهمشة محلية، ومع الزيادة الكبيرة للسكان وميل العديد من السياسات التنموية الاقتصادية لإفقار فئات أو طبقات لصالح أخرى ، ومع تعدد وتنوع الخيارات الحياتية المتاحة أمام النشء المتعطل عن العمل ، لا يجد هؤلاء من سبيل سوى اللجوء لعالم الجريمة لاقتناص ما تبقى لهم من حق أو نصيب في الثروة الاجتماعية .

ومن ثم ترتبط الجريمة بعمليات التحديث والتنمية الاقتصادية إذ يترتب علي هذه وتلك تهميش طبقات أو فئات اجتماعية معينة ، مما يؤدي في النهاية إلى استبعاد هؤلاء من الوصول للفرص المعيشية والحياتية المناسبة أسوة بأقرانهم من غير المهمشين، أو قد تكون الجريمة هنا نوع من الثورة أو الخروج الثقافي «لثقافة مهمّشة مستضعفة» حيال أخريات قادرات ومسيطرات في المجتمع . ومن أخطر المعضلات التي تعوق

رجالات الحكم والسياسة عن تطبيق سياسات أو إستراتيجيات تنموية و اقتصادية، أن هذه الأخيرة تركز على تمييز فئات اجتماعية على حساب أخرى أو أن المستفيدين من ثمار التنمية ليسو غالبية السكان بل فئات محددة تملك التأثير على برامج التنمية وتوجهها الوجهة التي تحقق لها مزايا أو مصالح كبيرة أيضاً . والخلاصة أن الجريمة يُنظر لها هنا على أنها متغير تابع أو عاقبة وخيمة من عواقب التنمية غير المخططة أو غير الهادفة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية ،

●●●

obeikan.com